وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

دائرة التنمية البشرية
Human Development Directorate

ورقة حقائق
حول واقع المرأة في العراق
من حيث معدلات الزواج والطلاق
ومتوسط العمر عند الزواج والترمل والعزوبية

2024

وزارة الخطيط
دائرة التنمية البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

ورقة حقائق حول واقع المرأة في العراق
من حيث معدلات الزواج والطلاق
ومتوسط العمر عند الزواج والترمل والعزوبية

2024

المحتويات

المقدمة: ٣
الهدف من اعداد الورقة: ٣
الظروف الاجتماعية للمرأة في العراق ٤
حالات الزواج والطلاق خلال عام ٢٠٢٣ ..... ٤
رئاسة المرأة للأسرة ٧
الحالة الزواجية للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٢١ ..... ٧
الحالة الزواجية للنساء بعمر (١٥-٤٩) سنة لعام ٢٠٢١ ..... ٨
متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول للنساء بعمر (١٥-٤٩) سنة لعام ٢٠٢١ ..... ٩
متوسط عمر المرأة عند الترمل لعام ٢٠٢١ ..... ٩
الزواج المبكر في العراق ١٠
الآثار الجسدية للزواج المبكر. ١٠
الآثار النفسية للزواج المبكر. ١١
الآثار الاجتماعية للزواج المبكر. ١١
الآثار الاقتصادية للزواج المبكر. ١١
ما هي النصائح التي يمكن أن تساعد الفتيات إذا تزوجن في سن مبكرة؟ ١١
تعرف النساء على شريك الحياة ١٢
حالات الطلاق ١٣
أنماط العنف الذي يمارسه الزوج تجاه المرأة ١٦
النساء المشمولات بالرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٢٣ ..... ١٨
الاستنتاجات: ٢٤
التوصيات: ٢٥

جدول الاشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (١): عقود الزواج للسنوات (2015-2023)	٥
الشكل (٢): حالات الطلاق للسنوات (2015-2023)	٥
الشكل (٣): النساء المتزوجات للمرة الاولى للسنوات (2019-2023)	٦
الشكل (٤): النساء المتزوجات للمرة الثانية والثالثة للسنوات (2019-2023)	٦
الشكل (٥): النساء الارامل المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	١٨
الشكل (٦): النساء العازبات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	١٩
الشكل (٧): الفتيات البالغات غير المتزوجات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	١٩
الشكل (٨): النساء المهجورات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	٢٠
الشكل (٩): النساء ذوات الإعاقة والاحتياجات الخاصة المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	٢٠
الشكل (١٠): زوجات المفقودين المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	٢١
الشكل (١١): المطلقات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة	٢٢
الشكل (١٢): النساء المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المستوى التعليمي	٢٢
الشكل (١٣): النساء المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب الفئات العمرية	٢٣
الشكل (١٤): النساء ذوات الإعاقة المستمرات بالصرف حسب درجة الاعاقة	٢٣

المقدمة:

تعد قضايا الزواج والطلاق والترمل من الجوانب الحيوية لفهم واقع المرأة في العراق، اذ انها تعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حياة المرأة بشكل مباشر، ففي السنوات الأخيرة شهد العراق تغيرات كبيرة في معدلات الزواج والطلاق والترمل، والتي تأثرت بالعوامل الاقتصادية والأوضاع الأمنية والسياسية.

تشير الاحصائيات الى وجود تباين في معدلات الزواج والطلاق بين الحضر والريف، وبين الفئات العمرية المختلفة وهو ما يعكس تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على القرارات المتعلقة بالزواج، من ناحية أخرى، فان معدلات الترمل تعد من المؤشرات التي تعكس التحديات التي تواجهها المرأة العراقية ، خاصة في ظل الأوضاع الامنية الاستثنائية التي مر بها مجتمعنا لفترات محددة.

ستتضمن هذهِ الورقة تحليل وتقديم حقائق واحصائيات توضح واقع المرأة في العراق من حيث العوامل انفاً والتي بدورها تلعب دوراً مهما في حياة المرأة بشكل خاص وفي تشكيل المجتمع العراقي بشكل عام وسنلقي الضوء على المتغيرات التي اثرت على معدلات الزواج ومتوسط العمر عند الزواج.

الهدف من اعداد الورقة:

تهدف هذه الورقة الى تقديم نظرة شاملة على واقع المرأة في العراق من خلال تحليل معدلات الزواج والطلاق والترمل، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة فيها، وأثرها على حياة المرأة العراقية، ويمكن تلخيص الاهداف بالآتي:

١. **فهم الوضع الحالي:** تقديم نظرة شاملة عن أوضاع المرأة في العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق والترمل في العراق مع التركيز على البيانات الإحصائية المتاحة.
٢. **تحليل الاتجاهات:** دراسة التغيرات والاتجاهات في معدلات الزواج والطلاق عبر سنوات لتحديد الأنماط والتوجهات.
٣. **دراسة العوامل المؤثرة:** تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية التي تؤثر على معدلات الزواج والطلاق والترمل، وتقييم تأثير التغيرات الاجتماعية مثل التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية في معدلات الزواج والطلاق.
٤. **تقديم توصيات** تدعم متخذي القرار لوضع سياسات تساعد في تحسين وضع المرأة الاجتماعي وتحسين معدلات الزواج وتقليل معدلات الطلاق بناءا على معطيات هذه الورقة.

الظروف الاجتماعية للمرأة في العراق

تشهد الظروف الاجتماعية للمرأة تغيرات وتحولات كبيرة خلال العقود الماضية، تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية ، وإذ لعبت المرأة العراقية تاريخيا أدوارا تتعلق بالأسرة ورعاية الأطفال ، وعانت في بعض الأحيان من التمييز ومحدودية تكافؤ الفرص مقارنة بالرجل ، ومع ذلك فقد أدت التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الى إعادة تشكيل دور المرأة في المجتمع ، مما أتاح لها فرصا اكبر في التعليم والعمل والمشاركة السياسية ، ومع ذلك ، لا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة مثل الزواج المبكر والعنف الاسري والتمييز في العمل والتفاوت في الأجور والضغط الاجتماعي لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الاسرية.

ان التغيرات في معدلات الزواج والطلاق خلال العقود الأخيرة تأثرت بشكل كبير بالظروف الاجتماعية للمرأة ، حيث تعكس هذه المعدلات الأدوار المتغيرة للمرأة في الاسرة والمجتمع وبالتالي فان دراسة الظروف الاجتماعية للمرأة تعد ضرورية لفهم التحولات في هذه المعدلات وكيفية تأثيرها على حياة المرأة والاسرة بشكل عام، ويعد تحسين الظروف الاجتماعية للمرأة محورا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة في المجتمع ، مما يستدعي جهودا مشتركة من الافراد والمجتمع المدني والحكومات لتحقيق تغييرات إيجابية تساهم في تنمية المرأة وتعزيز دورها في جوانب الحياة كافة.

حالات الزواج والطلاق خلال عام ٢٠٢٣

بلغت عقود الزواج (٢٩٨٥٩٥) عقد زواج مقابل (٧٢٤٧١) عقد طلاق خلال عام ٢٠٢٣ استنادا الى بيانات مجلس القضاء الاعلى وكما موضح ادناه :

* السجلات الادارية مجلس القضاء الاعلى لعام ٢٠٢٣.

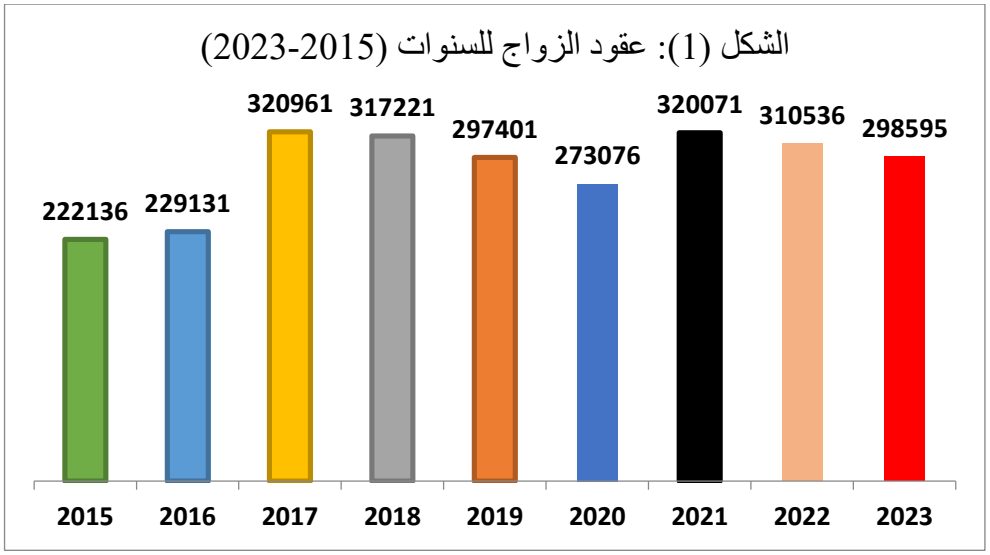

* السجلات الادارية مجلس القضاء الاعلى لعام ٢٠٢٣.

ومن الشكل أعلاه نجد تصاعد عدد حالات الزواج عند استعراض اتجاهات الزواج في المجتمع العراقي خلال الفترة من عام ٢٠١٥ الى عام ٢٠٢٣ الا انه شهد انحسارا ملحوظا خلال عام ٢٠٢٠ نتيجة الغلق الذي فرض بسبب انتشار جائحة كوفيد ١٩، وفي السياق ذاته نلاحظ ارتفاع مؤشرات الطلاق خلال الفترة ذاتها ، علما ان عدد حالات الطلاق انحسرت خلال عام ٢٠٢٠ بسبب الغلق الناتج عن جائحة كوفيد ١٩ وعاد وارتفع بصورة استثنائية خلال عام ٢٠٢١ بسبب تداعيات الغلق والتي رفعت مؤشرات العنف في المجتمع العراقي نتيجة تردي الوضع الاقتصادي الناتج عن الغلق وفقدان فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وكما موضح في الشكل ادناه :

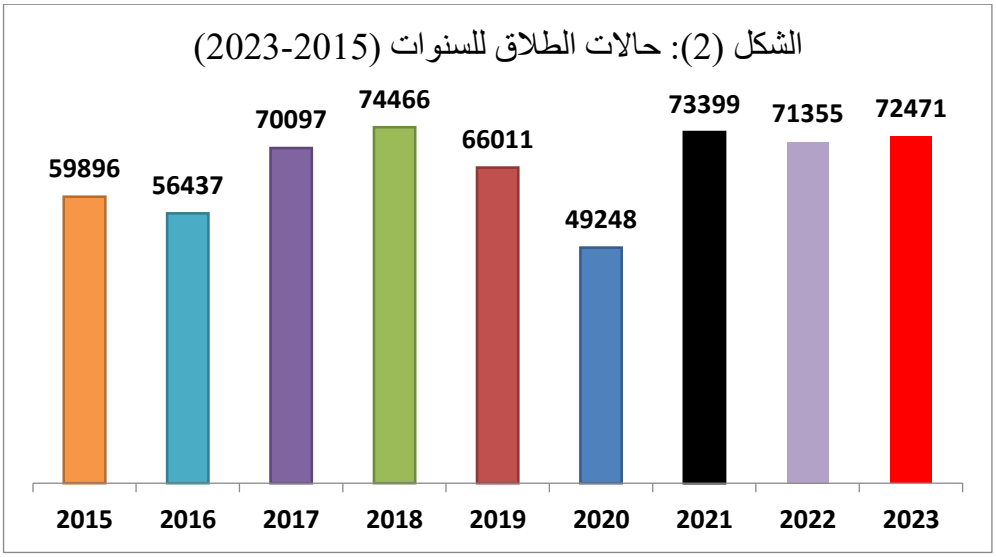

* السجلات الادارية مجلس القضاء الاعلى لعام ٢٠٢٣.

ارتفع عدد النساء المتزوجات للمرة الأولى خلال الفترة من عام ٢٠١٩ الى عام ٢٠٢٣ استنادا الى بيانات مجلس القضاء الأعلى وكما موضح في الشكل ادناه :

الشكل (3): النساء المتزوجات للمرة الاولى للسنوات (2019-2023)

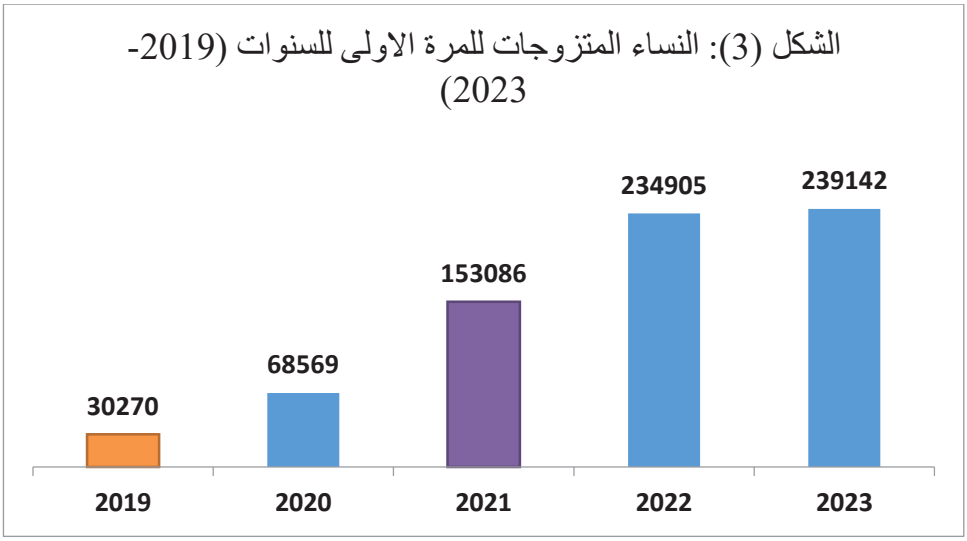

* السجلات الادارية مجلس القضاء الاعلى لعام ٢٠٢٣.

وفي السياق ذاته ارتفع عدد النساء المتزوجات للمرة الثانية والثالثة خلال السنتين (٢٠٢٢، ٢٠٢٣) مما يؤشر الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي والتي تبين زيادة حالات الطلاق فضلا عن زيادة حالات الزواج المتكرر للنساء

الشكل (4): النساء المتزوجات للمرة الثانية والثالثة للسنوات (2023-2019)

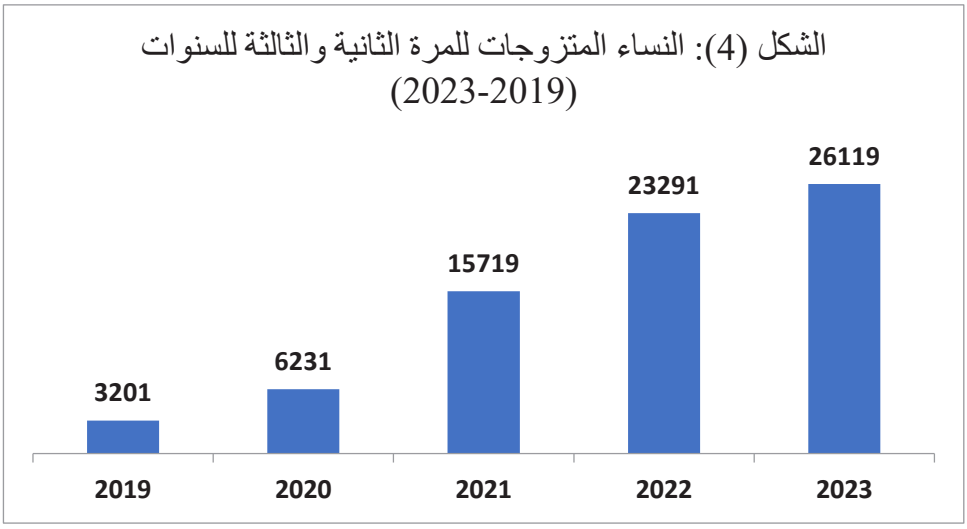

* السجلات الادارية مجلس القضاء الاعلى لعام ٢٠٢٣.

وفيما يلي استعراضا لواقع المرأة من حيث الأوضاع الاجتماعية استنادا الى مخرجات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II):

رئاسة المرأة للأسرة

تتأثر نسبة الاسر التي تترأسها امرأة بعدة عوامل منها عوامل فردية ومنها (المستوى التعليمي ، العمر ، الوضع الزوجي) وعوامل مجتمعية ومنها (البيئة ، الحالة الاقتصادية ، الحروب والنزعات ، العادات والتقاليد الثقافية) ، حيث تزداد نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر نتيجة زيادة نسبة وفيات الرجال بسبب تحديات الوضع الأمني وتصاعد عمليات العنف في البلد بالإضافة الى زيادة حالات الطلاق والهجرة والتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بفقدان المعيل للأسرة والحاجة الى تأمين المردود الاقتصادي والدخل للأسرة ، وقد كانت نسب ترؤس النساء للأسر في العراق في عام ٢٠٢١ وفقا للمؤشرات ادناه :

" نسبة رئاسة المرأة للأسرة "

النسبة في بيئة الحضر (١٢,١%)

النسبة في بيئة الريف (٦,٩%)

اما النسبة الاجمالية فكانت (١٠,٧%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- يتضح من أعلاه ان نسبة الاسر التي ترأسها النساء في المناطق الحضرية اعلى من المناطق الريفية الامر الذي يعكس الطبيعة المجتمعية السائدة في العراق.

الحالة الزواجية للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٢١

ترتبط الحالة الزواجية للمرأة بعدد من المتغيرات الأخرى، بما في ذلك العوامل الشخصية : (العمر ، المستوى التعليمي ، الدخل ، القيم والمعتقدات ، التفضيلات الشخصية) والعوامل الاجتماعية : (الأعراف الاجتماعية ، التوقعات العائلية ، الفرص المتاحة للزواج ، توافر الشركاء المحتملين) والعوامل الاقتصادية : (العدالة في الحصول على فرص اقتصادية ، التمييز في مكان العمل ، الوضع المالي للفرد) والعوامل الثقافية: (قواعد الزواج والطلاق ، أدوار المرأة المتوقعة ، العدالة بين الجنسين) ، ويتفاعل كل من هذهِ العوامل بطرق معقدة لتشكيل الحالة الزواجية للمرأة. على سبيل المثال: قد يمنح مستوى التعليم العالي للمرأة فرصاً اقتصادية أفضل مما يمنحها مزيداً من الاستقلالية.

وكانت بيانات الحالة الزواجية للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٢١ في العراق كالتالي:

مطلقة (١,٥%)

ارملة (٧,٨%)

متزوجة / منفصلة (٦٦,٤%)

غير متزوجة (٢٣,٨%)

" الحالة الزواجية للنساء بعمر (١٥-٤٩) سنة لعام ٢٠٢١ "

مطلقة (١,٥%)

ارملة (٢,١%)

متزوجة (٦٧,٠%)

غير متزوجة (٢٩,٠%)

منفصلة (٠,٣%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

(الانفصال هو انتهاء العلاقة الزوجية بين الزوجين دون إنهاء الزواج رسميًا، في حين أن الطلاق هو إنهاء الزواج رسميًا وفقًا للقانون).

متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول للنساء بعمر (١٥-٤٩) سنة لعام ٢٠٢١

متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول هو مؤشر ديموغرافي مهم يعكس العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعلى مدى العقود الماضية شهد متوسط عمر الزواج للنساء تغيرات ملحوظة، اذ ارتفعت نسبة الزواج المبكر في بيئات معينة لأسباب تشمل التغيرات الثقافية والتعليم والتحولات الاقتصادية فضلا عن العادات والتقاليد والأعراف التي انعكست على هذا المؤشر فضلا عن القيم والمعتقدات الشخصية ايضاً التي تؤثر على قرارات المرأة فيما يتعلق بالزواج وفيما يلي عرضا لمتوسط عمر المرأة عند الزواج الأول خلال عام ٢٠٢١:

*** متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول في إقليم كردستان ٢١,٢سنة**

*** متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول في بغداد ٢٠,٤سنة**

*** متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول في بقية المحافظات ٢٠,٣سنة**

*** متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول في العراق ٢٠,٥سنة**

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

متوسط عمر المرأة عند الترمل لعام ٢٠٢١

ويقصد بمتوسط عمر المرأة عند الترمل متوسط العمر الذي تصبح فيه المرأة ارملة. يختلف هذا المتوسط اختلافاً كبيراً حسب البلد والثقافة والعوامل الديمغرافية الاخرى. ومن العوامل التي تؤثر على متوسط عمر المرأة عند الترمل هي صحة الزوج حيث تؤثر صحة الزوج على متوسط عمره المتوقع وبالتالي على متوسط عمر المرأة عند الترمل، وبالإضافة الى ذلك يمكن ان تؤثر الاحداث غير المتوقعة، مثل الحروب او الحوادث او الامراض على متوسط عمر المرأة عند الترمل، وفي العراق الذي عانى من تحديات امنية وبيئية مختلفة فقد بلغ متوسط عمر المرأة عند الترمل ٤٧,١ سنة :

*** متوسط عمر المرأة عند الترمل في بيئة الحضر ٤٧,٤سنة**

*** متوسط عمر المرأة عند الترمل في بيئة الريف ٤٥,٨سنة**

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

الزواج المبكر في العراق

في هذا الجزء سيتم تسليط الضوء على تأثير الزواج المبكر من الناحية الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، بالنظر الى المعدلات المرتفعة للزواج المبكر في العراق التي تصل إلى ٣٢٪ في المناطق الريفية، اذ يكون للزواج المبكر آثار سلبية مثل مضاعفات الحمل والعنف الاسري واضطرابات الصحة العقلية, وغيرها من الاثار التي سيتم استعراضها:

الآثار الجسدية للزواج المبكر.

يمكن للزواج المبكر أن يزيد من مخاطر الحمل ومضاعفات الولادة بالنسبة للفتيات لأن أجسادهن ليست مهيأة بشكل كامل للولادة، ويمكن أن يؤدي الزواج المبكر إلى زيادة مخاطر وفيات الأمهات والأطفال والولادات المبكرة وانخفاض الوزن عند الولادة والمضاعفات أثناء الولادة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للزواج المبكر أن يحد من وصول الفتيات إلى الرعاية الصحية والمعلومات حول الصحة الإنجابية، مما قد يزيد من تعرضهن للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والمخاوف الصحية الأخرى. الأهم من ذلك، أنه يحد من الفرص التعليمية، مما قد يؤذي الى معاناة كل من الفتيات والفتيان من الإجهاد والقلق والسلوكيات السلبية مثل تعاطي المخدرات.

الآثار النفسية للزواج المبكر.

يمكن أن يؤدي الزواج المبكر إلى الشعور بالعزلة والاكتئاب وفقدان الاستقلالية لدى الفتيات حيث يسبب في كثير من الأحيان ترك الفتيات عائلاتهن وأصدقائهن وراءهن في سن مبكر، وتحمل مسؤوليات الزوجة والأم مبكرا، يمكن أن يؤدي الى فقدان الاستقلال والشعور بالقلق والتوتر، بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يؤدي الزواج المبكر إلى نقص فرص النمو الشخصي والتطور، لان الفتيات يبدأن بإعطاء الأولوية لمسؤولياتهن المنزلية على حساب أهدافهن وتطلعاتهن بينما قد يتعرض الأولاد لضغوط اضافية لإعالة أسرهن على حساب نموهن الشخصي، ويمكن أن تنشأ لديهن مشاكل الصحة العقلية مثل اضطراب ما بعد الصدمة والقلق والاكتئاب من الزواج المبكر.

الآثار الاجتماعية للزواج المبكر.

قد تفقد الفتيات القدرة على تكوين صداقات وعلاقات اجتماعية خارج علاقاتهن الزوجية لما يتطلب منهن في كثير من الأحيان إعطاء الأولوية لمسؤولياتهن المنزلية على حساب حياتهن الشخصية. كما يمكن للزواج المبكر أن يحد من الفرص التعليمية للفتيات، مما يقلل من قدرتهن على تكوين روابط اجتماعية وبناء شبكات اجتماعية والتركيز على عائلاتهن على حساب حياتهن الشخصية، يمكن أن تكون هذه الآثار ضارة بالصحة العقلية والاجتماعية للفرد.

الآثار الاقتصادية للزواج المبكر.

يمكن للزواج المبكر أن يحد من الفرص التعليمية والوظيفية للفتيات والفتيان، مما يقلل فرصهم في كسب العيش والاستقلال الاقتصادي.

ما هي النصائح التي يمكن أن تساعد الفتيات إذا تزوجن في سن مبكرة؟

فيما يلي بعض الاقتراحات لمساعدة الفتيات في التعامل مع التحديات التي قد تواجهها.

١. التواصل بصراحة وصدق مع الزوج حول المشاعر والتوقعات.
٢. طلب الدعم من الأصدقاء أو أفراد الأسرة أو مستشار\ة موثوق\ة به للمساعدة في التغلب على ضغوط وتحديات الحياة الزوجية.
٣. إعطاء الأولوية للتعليم والفرص المهنية لتوفير الاستقرار المالي.
٤. البحث عن الموارد وخدمات الدعم إذا تعرضت لإساءة جسدية أو نفسية.

مما تقدم نجد ان للزواج المبكر آثار جسدية ونفسية خطيرة على الأفراد، ومع ذلك فإن طلب الدعم، وإعطاء الأولوية للتعليم والتواصل، والبقاء على اطلاع بالموارد المتاحة التي يمكن أن تساعد الأفراد على التأقلم مع الزواج المبكر والبقاء آمنين وصحيين.

واظهرت نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق ٢٠٢١ الاعداد التالية:

" نسبة الزواج المبكر "

(٢٥,٥%) من النساء تزوجن قبل بلوغهن ١٨ سنة

(٥,٢%) من النساء تزوجن قبل بلوغهن ١٥ سنة

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

تعرف النساء على شريك الحياة

تعرف النساء على شريك الحياة هو موضوع غني ومعقد يعكس تغير القيم الاجتماعية والثقافية ، وقد تخضع هذه العملية لتقاليد واعراف صارمة في مجتمعات وبيئات معينة حيث تلعب العائلة دورا كبيرا في ترتيب الزواج واختيار الزوج، في حين تؤثر متغيرات وعوامل مثل التعليم والتمكين والتكنولوجيا والتواصل الاجتماعي دورا مهما في التعرف على شريك الحياة في بيئات أخرى كما موضح في المؤشرات ادناه:

" التوزيع النسبي للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب طريقة التعرف على شريك الحياة "

وسائل التواصل الاجتماعي (٠,٩%)

القرابة (٦٠,٤%)

الصداقة (١٠,١%)

عمل / دراسة (١,٣%)

الصدفة (٢٥,٤%)

أخرى (١,٩%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- من المعطيات انفا نجد ان في عام ٢٠٢١ كانت صلة القرابة هي الطريقة الأكثر شيوعاً في التعرف على شريك الحياة ، يليها مؤشر التعرف عليه عن طريق الصدفة ثم عن طريق الصداقة ، وتتراجع نسب تعرف النساء على شريك الحياة في العمل الى (١,٣%).

" التوزيع النسبي للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الشخص الذي اتخذ قرار الزواج "

الاهل (٦٧,٩%)

المستجيبة (١,٣%)

الاقرباء (٣,٨%)

أخرى (٠,١%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- عند قراءة مؤشرات التوزيع النسبي للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الشخص الذي اتخذ قرار الزواج ، نجد ان القرار يعود للأهل بالمرتبة الاولى وبنسبة (٦٨%) تقريباً ويليه الاقارب بنسبة (٤%) تقريباً ومن ثم النساء المستجيبات بنسبة (١%) تقريباً، الامر الذي يعكس طبيعة المجتمع العراقي الذي لايزال يتبع السياقات العشائرية التقليدية في الزواج .

حالات الطلاق

الطلاق هو انهاء رسمي لعقد الزواج بين الزوجين ، ويعتبر ظاهرة اجتماعية معقدة تعكس العديد من التغيرات الثقافية والاقتصادية والنفسية في المجتمعات ، وعلى مر العقود الماضية شهدت حالات الطلاق ارتفاعا ملحوظا في مجتمعنا وفقا للمؤشرات ادناه:

" التوزيع النسبي للنساء المطلقات بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب أسباب الطلاق "

(١,٥%) نسبة حالات الطلاق للنساء
بعمر ١٥ سنة فأكثر عام ٢٠٢١

(١,٥%) الوضع
الاقتصادي

(١٧,٠%)
ضرب الزوج
لزوجته

(٥,٣%) تعدد
الزوجات

(٠,٣%) مواقع
التواصل
الاجتماعي

(٤,٨%) عدم
الثقة

(١٤,٧%) تدخل
الاهل

(٥,٩%) عدم
انجاب الاطفال

(٠,٨%) بسبب
عصابات داعش

(٢٨,٣%) عدم
التوافق
الاجتماعي

(٣,٣%) إصرار
الزوج

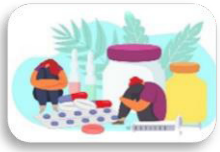

(٨,٩%) الإدمان
وشرب الخمر

(٩,٢%) اخرى

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- بينت مؤشرات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمراة ٢٠٢١ بان عدم التوافق الاجتماعي يأتي في مقدمة اسباب وقوع حالات الطلاق للفتيات بعمر ١٥ سنة فاكثر، يليه العنف الذي يمارسه الزوج تجاه زوجته ، وهذا ما يؤشر ظاهرة خطيرة تواجه الفتيات الصغيرات اللاتي يتزوجن بعمر مبكر وهي ظاهرة العنف الاسري الامر الذي يتطلب وجود معالجات حقيقية للتصدي لها.

" الاسباب الشائعة المؤدية للطلاق للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٢ "

(١,٦٩%)
الالتحاق بالارهاب

(١٧,١٥%)
عدم تكافؤ الافكار واختلاف الثقافات

(٤٥,٩%)
مشاكل وخلافات

(٣,٢%) تدخل الاهل السلبي

(٢٣,٤٦%) بدون ذكر الاسباب

* السجلات الادارية مجلس القضاء الاعلى لعام ٢٠٢٢.

- من خلال بيانات مجلس القضاء الاعلى في الشكل (١٥) تبين لنا ان المشاكل والخلافات جاءت في مقدمة الاسباب الشائعة المؤدية للطلاق للفترة من ٢٠١٩ -٢٠٢٢ وبنسبة (٤٥,٩ %) ثم تليها النسبة (٢٣,٤٦%) والتي تعود الى عدم ذكر اسباب حدوث الطلاق ، وفي المرتبة الثالثة جاء سبب عدم تكافؤ الافكار واختلاف الثقافات اي انعدام لغة التفاهم والانسجام بين الطرفين بسبب الاختلافات الشاسعة بينهما من حيث المستوى التعليمي والثقافي والتي بدورها ادت الى الطلاق.

" التوزيع النسبي للنساء المطلقات بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب متخذ قرار الطلاق "

الزوجة (٤٦%)

كلاهما (٣١%)

الزوج (٢١%)

أخرون (٢%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- وعند متابعة حالات الطلاق فان اعلى مؤشرات الطلاق تعود الى طلب الزوجة وبنسبة (٤٦%)، وهذا ما يعكس العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اثرت على النساء وأدت الى ارتفاع هذه النسبة مثل استقلالية المرأة الاقتصادية والعنف الاسري وغيرها، وتقل هذه النسبة الى النصف بالنسبة لطلب الزوج (٢١%)، في حين تشكل نسبة اتخاذ قرار الطلاق باتفاق الزوجين (٣١%).

أنماط العنف الذي يمارسه الزوج تجاه المرأة

العنف الزوجي هو احد القضايا الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على النساء، ويشكل تهديدا مباشرا لسلامتهن الجسدية والنفسية، يعرف العنف الزوجي بانه سلوك عنيف مسيء يماسه الزوج تجاه زوجته بهدف السيطرة او التسلط او الحاق الضرر، ويمكن ان يتخذ اشكالا متعددة، كل منها يحمل تأثيرات سلبية مدمرة على حياة الزوجة والاسرة.

المنع من التعبير عن الرأي بنسبة (١٠,٤%)

عدم السماح بمعرفة دخل الاسرة (١٧,٤%)

الغيرة بنسبة (٦٣,٤%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- تعد الغيرة المحرك الأساسي للعنف الذي يمارسه الزوج تجاه الزوجة استنادا الى مخرجات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية لعام ٢٠٢١، ويأتي الحد من الاتصال بالأخرين بالدرجة الثانية ويليه التدخل باختيار الملابس ومن ثم عدم السماح بمعرفة دخل الاسرة واخيراً المنع من التعبير عن الرأي علما ان أنماط العنف انفا من الأنماط التقليدية السائدة في المجتمعات الشرقية التقليدية .

" أنواع العنف الذي يمارسه الزوج تجاه زوجته "

*** العنف العام بنسبة (٢٩,٥%)**

*** العنف الجنسي بنسبة (٢,١%)**

*** العنف الجسدي بنسبة (٥,٧%)**

*** العنف الاقتصادي بنسبة (٢٢%)**

*** العنف اللفظي بنسبة (١٢,١%)**

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

وعند مراجعة أنواع العنف التي يمارسها الزوج ضد زوجته والتي قد تؤدي الى الطلاق او التفكك الاسري فيمكن تصنيفه الى الاتي:

- يعتبر العنف الاقتصادي اكثر أنواع العنف شيوعا والذي يمارسه الزوج تجاه زوجته ، يليه العنف اللفظي ومن ثم العنف الجسدي واخيراً العنف الجنسي.
- تتعرض (٢٩,٥%) من النساء عموماً لكل أنواع العنف
- اتخذت المراة سلوكيات مختلفة إزاء العنف الذي تتعرض له، وفقا للاتي:

" تصرف المرأة ازاء العنف الذي تواجهه من قبل الزوج لعام ٢٠٢١ "

ترك البيت بنسبة (٢١,٣%)

تجاهلت الزوج ورفضت الحديث معه بنسبة (٥٧,٣%)

تكلمت مع والديه بنسبة (٢٣,١%)

سكتت ولم تبلغ احداً بنسبة (٥٢,٣%)

استشارة جيران وأصدقاء بنسبة (٨,٥%)

إجراءات أخرى بنسبة (٢٠,٦%)

* المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق2021 (I-WISH-II).

- تختلف ردود أفعال النساء إزاء تعرضهن للعنف من قبل الزوج ، اذ سكتت (٥٢%) من النساء المعنفات ولم تبلغ احداً ، في حين تجاهلت الزوج (٥٧%) ورفضت الحديث معه ، ولم تتكلم مع

والديه بشأن ذلك نسبة (٢٣%) من النساء ان المؤشرات أعلاه تعكس حاجة المراة الى وجود مراكز مجتمعية توفر الدعم النفسي والاجتماعي للنساء لمواجهة مؤشرات العنف الاسري المتفشية في المجتمع.

النساء المشمولات بالرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٢٣

تمثل النساء المشمولات بالرعاية الاجتماعية فئة مهمة تتطلب دعم اجتماعي واقتصادي خاص ، نظرا للتحديات المتعددة التي يوجهنها فهن على الاغلب نساء يعانين من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، مثل الارامل والمطلقات والنساء اللواتي لا يمتلكن معيل والنساء اللواتي يعانين من اعاقات او حالات صحية تمنعهن من العمل، وتتفاقم هذه الظروف بسبب عوامل متعددة مثل ارتفاع مؤشرات البطالة وعدم توفر فرص عمل مناسبة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي مما يجعل هذه الفئة من النساء بحاجة الى شبكات امان اجتماعي لتوفير الحماية اللازمة والدعم المالي المناسب لتحسين مستوى حياتهن واحتياجاتهن الأساسية، وفيما يلي استعراضا لمؤشرات هؤلاء النساء مصنفين حسب المحافظات وحسب اوضاعهن الاجتماعية.

الشكل (5): النساء الارامل المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

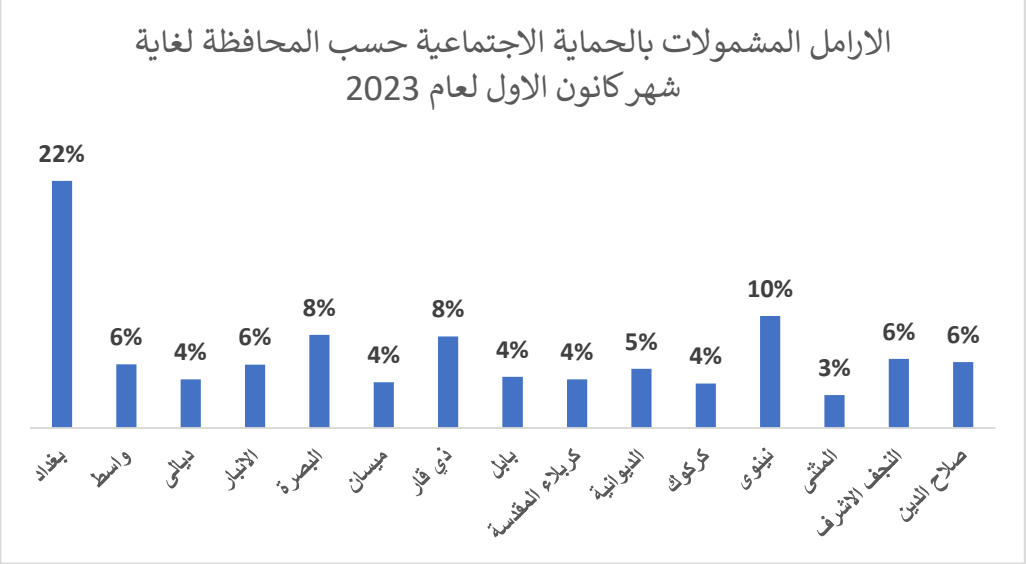

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- يتضح من الشكل أعلاه ان النسبة الأعلى من النساء الارامل المشمولات بالحماية الاجتماعية لغاية شهر كانون الأول لعام ٢٠٢٣ هن من محافظة بغداد حيث بلغت نسبتهن (22%) واشرت ادنى نسبة في محافظة المثنى وبواقع (3%).

الشكل (6): النساء العازبات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

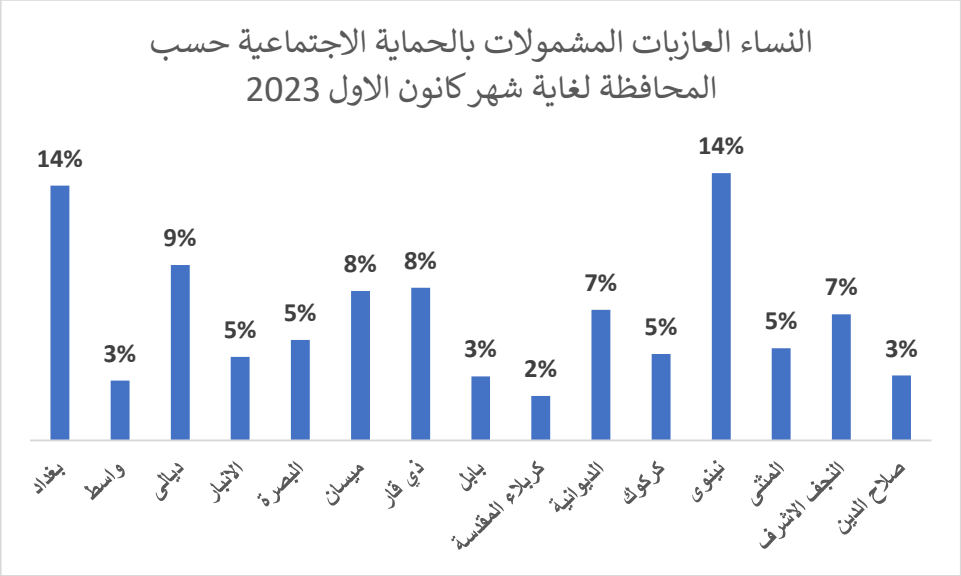

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- اعلى نسبة للنساء العازبات المشمولات بالحماية الاجتماعية لغاية نهاية سنة ٢٠٢٣ كانت (١٤%) في كل من محافظة بغداد ونينوى ، واقل نسبة لهن كانت في محافظة كربلاء المقدسة بواقع (٢%).

الشكل (7): الفتيات البالغات غير المتزوجات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

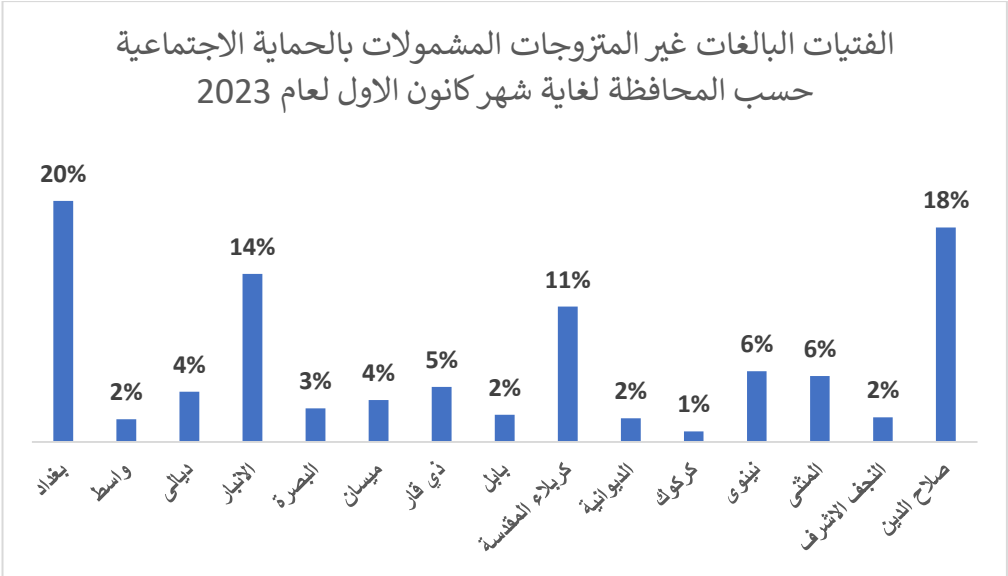

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- بلغت نسبة الفتيات البالغات غير المتزوجات المشمولات بالحماية الاجتماعية (٢٠%) في محافظة بغداد وتعتبر النسبة الاعلى من بين المحافظات العراقية ، واقل نسبة كانت (١%) تم تسجيلها لمحافظة كركوك.

الشكل (8): النساء المهجورات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

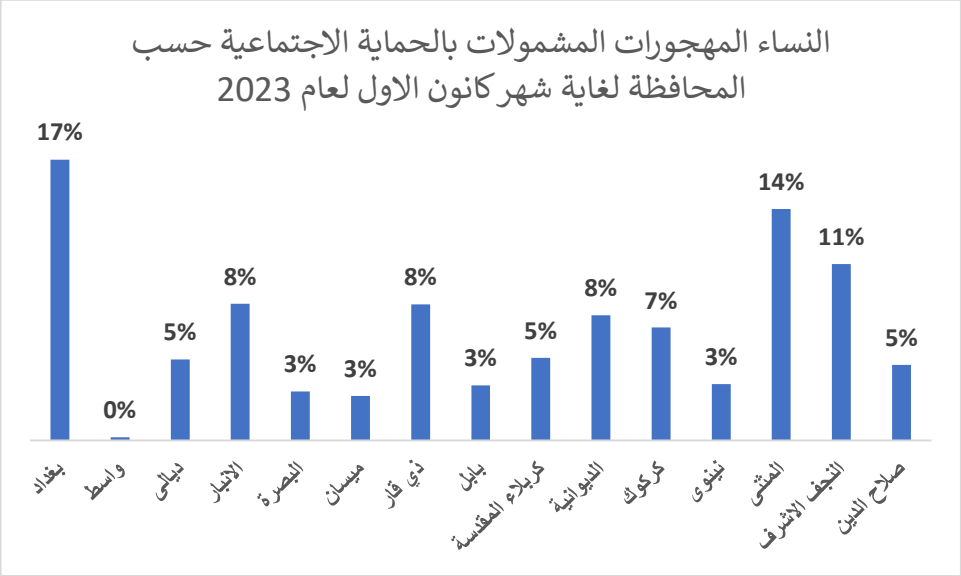

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- وفقاً للبيانات اعلاه فأن محافظة بغداد لديها اعلى نسبة من النساء المهجورات المشمولات بالحماية الاجتماعية لغاية نهاية عام ٢٠٢٣ وهي (١٧%) ، ولم يتم تسجيل هذا المؤشر في محافظة واسط والتي خلت من وجود نساء مهجورات.

الشكل (9): النساء ذوات الإعاقة والاحتياجات الخاصة المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

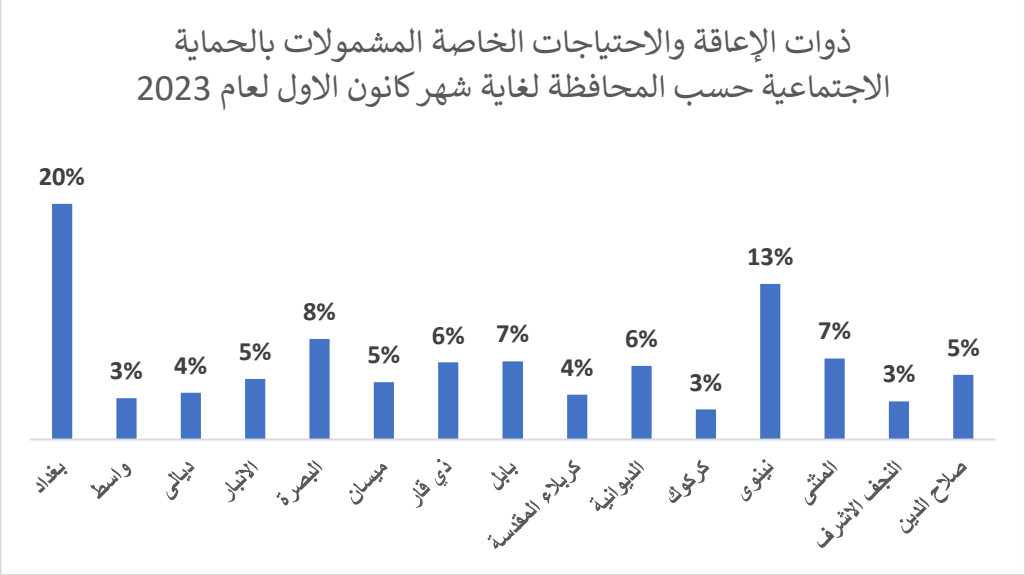

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- اعلى نسبة للنساء ذوات الاعاقة والاحتياجات الخاصة المشمولات بالحماية الاجتماعية كانت في محافظة بغداد وبلغت (٢٠%) واقل نسبة هي (٣%) في المحافظات (واسط ، كركوك ، النجف الاشرف).

الشكل (10): زوجات المفقودين المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

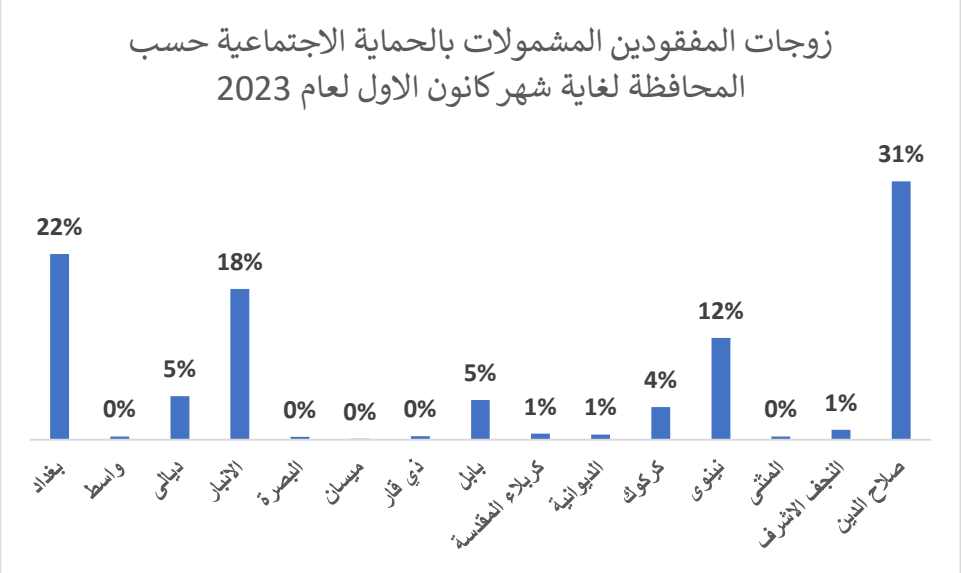

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- اما فيما يخص زوجات المفقودين المشمولات بالحماية الاجتماعية فكانت نسبتهن الاعلى في محافظة صلاح الدين بنسبة (٣١%) الامر الذي يبين اثر التحديات الأمنية التي واجهتها النساء في هذه المحافظة خلال الفترات السابقة، في حين خلت المحافظات (واسط ، البصرة ، ميسان ، ذي قار ، المثنى) من هذا المؤشر.

الشكل (11): المطلقات المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المحافظة

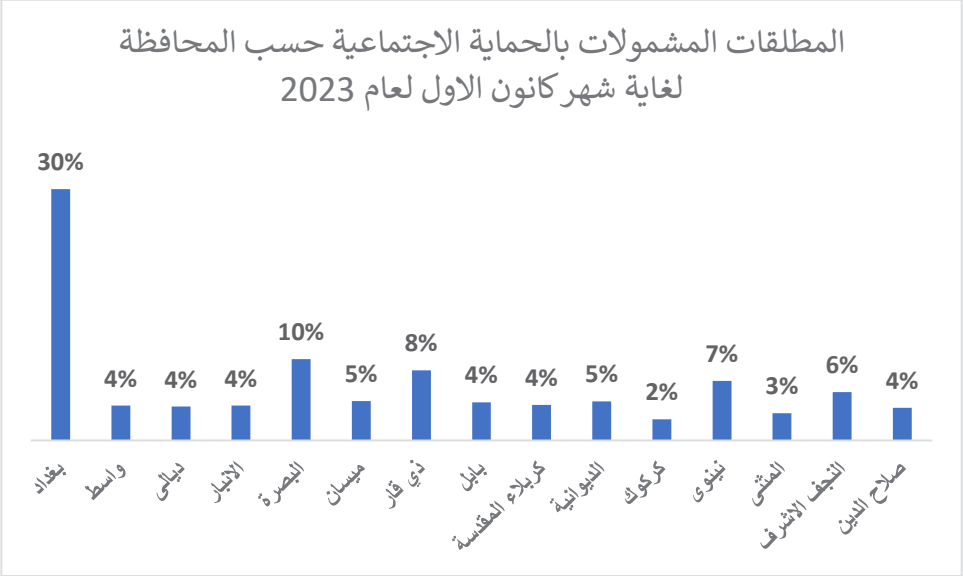

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- فيما يخص النساء المطلقات المشمولات بالحماية الاجتماعية فقد سجلت محافظة بغداد النسبة الاعلى وبواقع (٣٠%) ، في حين كانت محافظة كركوك في مؤخرة المحافظات بهذا المؤشر وبواقع (٢%).

وعند مراجعة مؤشرات النساء المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية مصنفة وفق التحصيل العلمي والفئات العمرية ودرجة الإعاقة، فقد بينت مؤشرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المخرجات الاتية:

الشكل (12): النساء المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب المستوى التعليمي

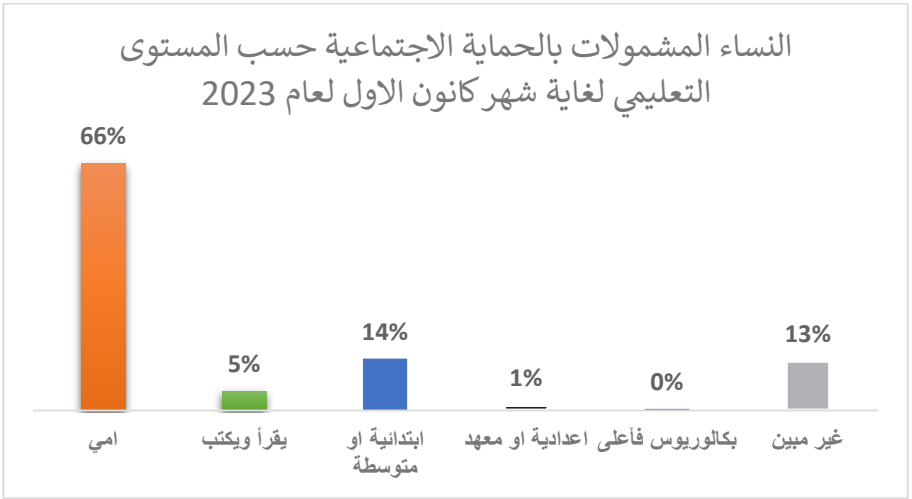

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- تشكل النساء الاميات النسبة الاكبر من النساء المشمولات بالحماية الاجتماعية حيث بلغت نسبتهن حوالي (٦٦%) ، يليها النساء اللاتي لديهن مستوى تعليمي ابتدائي او متوسط بنسبة (١٤%) ، ولم تظهر النساء في المستوى التعليمي بكالوريوس فأعلى في قاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ويعزى سبب ذلك الى العلاقة العكسية بين الفقر والتحصيل الدراسي ومستوى التعليم فكلما انخفض مستوى التعليم زادت نسبة الفقر.

الشكل (13): النساء المشمولات بالحماية الاجتماعية حسب الفئات العمرية

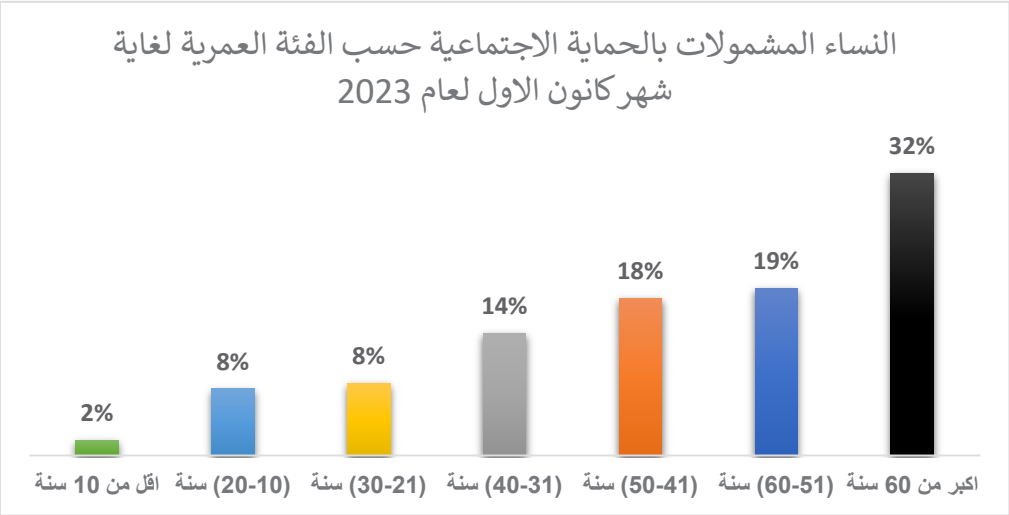

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- تشير البيانات اعلاه الى ان نسبة النساء المشمولات بالحماية الاجتماعية تزداد مع تقدم العمر حيث ان اعلى نسبة بلغت (٣٢%) وهي تعود الى النساء المسنات ذات الفئة العمرية (اكبر من ٦٠ سنة).

الشكل (14): النساء ذوات الإعاقة المستمرات بالصرف حسب درجة الاعاقة

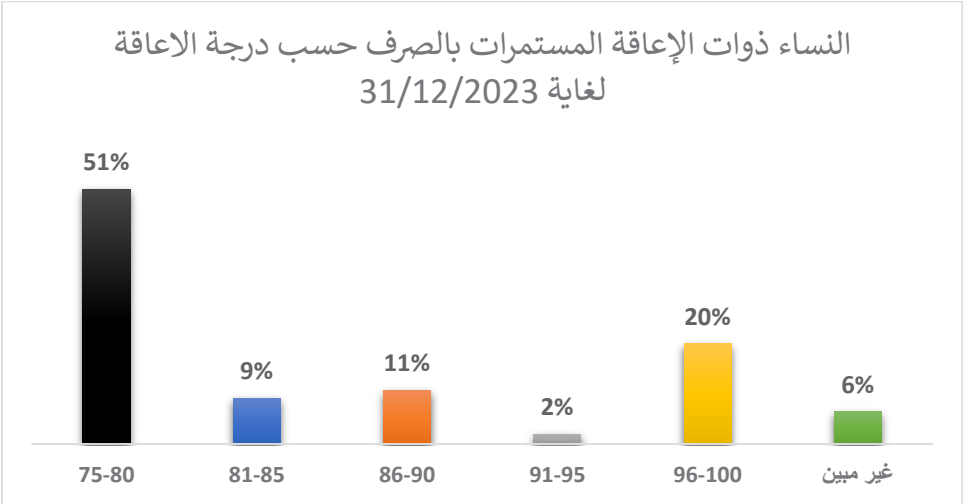

* بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- يتضح من الشكل أعلاه ان اعلى نسبة من النساء ذوات الإعاقة المشمولات بالرعاية الاجتماعية بلغت (51%) للنساء ذوات الإعاقة واللاتي درجة اعاقتهن (٧٥-٨٠) ، اما اقل نسبة فكانت (2%) للنساء ذوات الإعاقة واللاتي درجة اعاقتهن (٩١-٩٥).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من المعطيات التي تم تناولها انفا نستنتج الاتي:

- **الاتجاهات العامة:** تظهر البيانات زيادة معدلات الزواج التي شهدت تغيرات ملحوظة على مدى السنوات الأخيرة من خلال زيادة عدد حالات الزواج الثاني والثالث.
- **ارتفاع معدلات الطلاق:** هناك زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها تغير القيم الاجتماعية وزيادة وعي المرأة بحقوقها مما يدفعها لطلب الطلاق في حالات عدم التوافق او سوء المعاملة ومواجهة حالات العنف الاسري، كما وقد تعود أسبابه الى اتساع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- **اعلى معدلات زواج وطلاق ظهرت في محافظة بغداد** وقد يعود سبب ذلك الى الكثافة السكانية للعاصمة والتي تعد الأكبر بين المحافظات فضلا عن اتضاح الظاهرة الاجتماعية فيه المحافظة بشكل كبير بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر فيها بوضوح اكثر من باقي المحافظات.
- **تتركز الظواهر الاجتماعية الأخطر في الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء الاميات والمعاقات والاكبر سنا** الامر الذي يستلزم وضع سياسات عاجلة لتخفيف عبئ التحديات الاجتماعية عن هذه الفئة من السكان.
- **ارتفاع نسبة الترمل بين النساء:** أشر المجتمع العراقي ارتفاع نسبة الترمل بين النساء نتيجة تداعيات الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق مما سبب اتساع هذه الشريحة في المجتمع.
- **الأدوار التقليدية،** تلك الادوار التقليدية التي لا يزال مجتمعنا يمارسها ويشمل تدخل الاهل والاقارب في قرارات الزواج والطلاق وتلقي بضلالها على تماسك المجتمع.
- **الاثار النفسية والاجتماعية،** اذ تعاني النساء بصورة خاصة والاسرة بصورة عامة من الاثار النفسية الناتجة عن تداعيات التفكك الاسري وارتفاع وتيرة العنف والطلاق وغيرها.
- **التحديات الاقتصادية:** قد تواجه المطلقات والارامل صعوبات اقتصادية اكبر نتيجة عبء اعالة الأطفال او التعامل مع قلة الموارد.

التوصيات:

يمكن العمل على تحسين واقع المراة واوضاعها في المجتمع وتحقيق العدالة بين الجنسين وتكافؤ الفرص من خلال جملة من التوصيات وصولا لتعزيز التنمية المستدامة .

١- تعزيز السياسات الاجتماعية ، بالتأكيد على السياسات التي تهدف الى دعم الزواج المستدام وتوفير خدمات الاستشارات الزوجية وتعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الدعم المتبادل بين الزوجين.
٢- تعزيز برامج التوعية المجتمعية ، وتشمل تنفيذ حملات توعية واسعة النطاق للتعريف بأهمية التعليم وتنمية المراة وتأثيره الإيجابي على تأخير سن الزواج مما يمنح النساء فرصا اكبر للتعليم والتطوير الشخصي والمهني، فضلا عن نشر الوعي حول حقوق المرأة واهمية اختيارها الحر في الزواج بما في ذلك العوامل المتعلقة بالسن وغيرها.
٣- تشجيع التوعية والتعليم للفتيات والنساء حول حقوقهن القانونية والاجتماعية ، بما في ذلك كيفية اتخاذ قرارات مستنيرة بشان الزواج والطلاق.
٤- تحسين الخدمات القانونية ، وتسهيل الوصول الى الخدمات القانونية وخاصة للمطلقات والارامل بما في ذلك المشورة القانونية المجانية بشان حقوقهن المتعلقة بالطلاق والميراث.
٥- دعم الاقتصاد النسائي ، ويشمل توفير برامج تدريب مهني لتمكين النساء اقتصاديا مما يساعدهن على الاستقلال المالي ويقلل من تاثير الطلاق والترمل على اوضاعهن المالية وفضلا عن توفير برامج دعم ومبادرات تشجيع النساء العازبات على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية وريادة الاعمال.
٦- تعزيز شبكات الدعم الاجتماعي، ويشمل انشاء مجموعات دعم اجتماعي للنساء تشجع على تبادل الخبرات وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للارامل والمطلقات.
٧- توفير خدمات الدعم النفسي وتعزيز وصول النساء والأطفال للعلاج النفسي وخاصة للنساء اللواتي واجهن حالات طلاق او ترمل لمساعدتهن على التغلب على التحديات الرئيسة.
٨- مراجعة التشريعات المتعلقة بالزواج لتشمل الحماية القانونية للنساء والفتيات ضد الزواج المبكر والزواج القسري ووضع اجراءات تحدد سنا ادنى للزواج بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.
٩- تطوير الدراسات والبحوث من خلال تشجيع الأبحاث حول تجربة النساء في المجتمعات المختلفة لوضع سياسات اكثر فاعلية.
١٠- تطوير نظام احصائي لجمع البيانات والإحصاءات حول مؤشرات النساء المتعلقة بالزواج والترمل والعزوبية لتوفير معلومات دقيقة وشاملة تساعد في وضع سياسات وبرامج مناسبة.
١١- تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية لتقديم الدعم الفني والمالي لبرامج تمكين المراة ومبادرات التوعية المجتمعية واشراك المنظمات في اعداد السياسات المتعلقة بالزواج والترمل والعزوبية لضمان تلبية احتياجات المراة وتوجيه الجهود نحو تحقيق العدالة بين الجنسين